مركز الخليج للدراسات
الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic

www.gcss-eg.org

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

مشكلة الاتجار في المخدرات
وتعثر الجهود الدولية لمكافحتها

London
Head Office : Davina House,137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET, Room No. 106
Tel: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102
Email: (IBM) gcss@btconnect.com

Bahrain
Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.
Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.
Email: gcssbnr @batelco.com.bh

Cairo
Flat 9, Second Floor, 6 Aisha Al Taymoreya St., Garden City, Cairo, Egypt.
Tel: +202 27945 949. Fax: +202 27923579. Email: ggi@link.net

UAE Associate Branch:
Al-Taa'won Establishment, Ras Al-Khaimah, PO Box 565, RAK-UAE
Tel: +971 72270220, +971 72270550. Fax: +971 72270440. Email: taawon@emirates.net.ae

مشكلة الاتجار في المخدرات
وتعثر الجهود الدولية للمكافحة!

سمير فاروق حافظ

تعتبر قضية الاتجار في المخدرات إحدى أبرز القضايا الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي.. ولا يكاد يختلف اثنان على خطورتها والتداعيات التي يمكن أن تترتب على تفشيها على الأصعدة المختلفة الاقتصادية والأمنية والصحية.. وربما يزيد من أهمية وإلحاح هذه القضية أن ظاهرة تعاطي المخدرات وبالتالي تجارتها هي ظاهرة عالمية، بمعنى أن كافة دول العالم تعاني منها ولا توجد دولة واحدة بمنأى عنها.. ما يعني أن مكافحتها بالضرورة تتطلب تعاونًا دوليًا لمواجهة الخطر الذي تمثله هذه الظاهرة، التي أصبحت أخطر أشكال الجريمة المنظمة والعابرة للحدود.

ولعل مما يستدعي سرعة التحرك الدولي للتعامل مع ظاهرة الاتجار في المخدرات ارتباطها بالأشكال الأخرى للجريمة المنظمة.. بل واعتماد كل منها على الأخرى. مثل تجارة السلاح غير المشروعة، والاتجار في البشر والتي خلقت بدورها جريمة أخرى لا تقل خطورة هي جريمة غسل أو تبييض الأموال والتي تعتبر منفذًا للمنظمات والعصابات المتورطة في مثل هذه الجرائم من أجل استغلال وتوظيف الأموال الناتجة من مثل هذه الأشكال من التجارة غير المشروعة..

ومع ذلك لا تقف خطورة الاتجار في المخدرات عند هذا الحد.. فالواقع يؤكد أن جزءًا من عائدات هذه التجارة أصبح يستخدم أحيانًا في تمويل أنشطة الإرهابيين والمنظمات الإرهابية.. وهذه الحقيقة تظهر تجلياتها بوضوح في بلد مثل أفغانستان الذي ينتج وحده ما يقرب من 90% من إنتاج الأفيون العالمي واستخدم ومازال جزءًا من عائداته في تمويل نشاط وعمليات حركة "طالبان" المتشددة ومن قبل تنظيم القاعدة[1]

ولعله من منطلق الإدراك لخطورة ظاهرة الاتجار في المخدرات وارتباطها بأشكال الجريمة الأخرى أصبح لزامًا على المجتمع الدولي وضع استراتيجية دولية يتم من خلالها الاتفاق على آليات للمكافحة، مع جعل التوصل لهذه الاستراتيجية له أولوية في الأجندة الدولية.

وبطبيعة الحال يتطلب الحديث عن استراتيجية عالمية لمكافحة الاتجار في المخدرات إلقاء الضوء على الوضع الحالي لتجارة المخدرات الدولية مع عرض للنموذج المكسيكي، باعتباره أحد النماذج المشهورة لتعثر عملية المكافحة والتحولات الجديدة في هذه العملية، علاوة على موقف الولايات المتحدة من هذه الأخيرة، مع إيلاء قدر من الأهمية لمسألة العلاقة بين المخدرات والإرهاب وآخر الجهود الدولية لوضع حد لهذه الظاهرة.

بداية يشير تقرير مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات إلى أن تجارة المخدرات تعد ثالث أكبر تجارة غير مشروعة في العالم حيث يصل حجم هذه التجارة إلى 320 مليار دولار سنويًا، في حين تشير بعض التقديرات الأخرى إلى أن عصابات المخدرات تتحكم حاليًا في 8% من إجمالي الناتج العالمي فضلاً عن أن لديها موارد أكبر مما تمتلكه عدة جيوش وطنية[2].. والثابت أن عمليات إنتاج المخدرات تتركز في منطقتين رئيستين من العالم الأولى أمريكا اللاتينية وتحديدًا في كولومبيا والمكسيك وبيرو (حيث نبات الكوكا والماريجوانا) وفي منطقة آسيا الوسطى وتحديدًا في أفغانستان حيث نبات الخشخاش (أو القنب) الذي يستخرج منه الأفيون، ومن هاتين المنطقتين تخرج تجارة المخدرات متوجهة إلى دول العالم كافة مع

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

الاعتراف بأن زراعة وإنتاج النباتات المخدرة المشار إليها تتم أيضًا في دول ومناطق عديدة متفرقة في العالم وإن كانت بكميات محدودة.

ولعل ما ساعد على رواج ونشاط تجارة المخدرات ـ بحسب تقرير مكتب الأمم المتحدة المشار إليه ـ ذلك التطور الهائل في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والذي زاد من قدرة عصابات إنتاج وتهريب المخدرات على تبادل المعلومات والخبرات والتي ساعدتهم على تطوير أنشطتهم الإجرامية.

تلك الإشارات الأولية بشأن حجم التجارة الدولية للمخدرات ومناطق تركزها تبدو مهمة للوقوف على مدى خطر استفحال هذه التجارة على الدول والمجتمعات والتي يبدو أنها ـ وكما سبقت الإشارة ـ أدركت في مراحل مبكرة خطورة الظاهرة على أمنها وعلى صحة مواطنيها فلجأت لتبني تشريعات وطنية حرَّمت تعاطيها والاتجار فيها بل ولجأت للتعاون مع غيرها من الدول لمكافحتها.

لكن إذا كانت أغلب ـ إن لم يكن كل ـ الدول تبنت سياسات قُطرية وطنية لحماية نفسها ومواطنيها من عمليات التعاطي والاتجار والتهريب ـ فماذا عن موقف الدول التي تعاني مشكلة مزمنة في هذا الصدد، أو بمعنى أصح الدول التي تتركز فيها عمليات الإنتاج ومنها تنطلق التجارة الدولية للمخدرات؟.

الواقع يقول إن هذه الدول ـ التي وصل فيها استفحال خطر العصابات التي تتاجر في المخدرات حتى باتت تهدد سلطة حكومات هذه الدول بالنظر إلى سيطرتها على مناطق شاسعة منها (خصوصًا مناطق الإنتاج) ـ قد لجأت إلى تبني خطط وسياسات لمحاربة هذه العصابات ولوضع حد لإنتاج هذه المخدرات على أراضيها، ومن هذه الدول كولومبيا والمكسيك، حيث لجأت هذه الدول إلى طريقتين في عملية المكافحة.. الأولى، استخدام أسلوب الإبادة من خلال استخدام مواد كيماوية يتم رشها عن طريق الطائرات على الحقول التي تزرع فيها النباتات المخدرة لإبادتها.. والثانية، استخدام القوة العسكرية في مكافحة العصابات المتورطة في عمليات الاتجار والتهريب[3].. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو: هل نجحت هذه الأساليب في تحقيق النتائج المرجوة من وراء استخدامها؟

يمكن القول إن أغلب التجارب تشير إلى أن الأساليب المذكورة والتي اتبعتها حكومات الدول المعنية ومنها كولومبيا والمكسيك لم تحقق النجاح المطلوب، بل تعثرت جهودها في هذا الصدد على الرغم من تدخل الولايات المتحدة وتقديمها الدعم والمساندة لهذه الجهود كما في حالة النموذج الكولومبي.. ولو ألقينا الضوء على النموذج المكسيكي، ربما نكتشف أن أساليب المكافحة التي قامت بها حكومة المكسيك قد جاءت بنتائج عكسية ولم يترتب عليها سوى زيادة تدهور الوضع الأمني في البلاد بزيادة أعمال العنف المرتبطة بالمخدرات حتى باتت المكسيك من وجهة نظر بعض المراقبين من الدول التي تواجه خطر الانهيار، بل إنها ـ بالنسبة لهم ـ أصبحت تشكل تحديًا أمنيًا دوليًا ربما يفوق التحدي الأمني الذي يمثله العراق؛ حيث إنه وفقًا لبعض الإحصائيات، تفوقت أعداد ضحايا حوادث القتل في منطقة "تيجوانا" المكسيكية خلال عام 2008 على أعداد القتلى بمنطقة بغداد، حيث وصل فيها أعداد القتلى إلى (ستة آلاف) شخص في العام المذكور.

ولقد اعترف الرئيس المكسيكي "فيليب كالديرون" بنفسه بأن العنف المتزايد في بلاده هو نتيجة لحالة اليأس التي وصلت إليها عصابات المخدرات بسبب الحملة العسكرية التي تقودها الحكومة ضدهم.. ومثل هذا الاعتراف حمل في طياته اقتناعًا بأن أسلوب المكافحة الذي يعتمد على استخدام القوة العسكرية قد فشل وأدى إلى خلق حالة من الاضطراب الاجتماعي والسياسي الذي يكاد يعصف بالبلاد[4] ولكن ماذا عن الموقف الأمريكي من الفشل المكسيكي في التعامل مع تحدي المخدرات خصوصًا وأن المكسيك هي الجار الجنوبي للولايات المتحدة ـ أكبر

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

الأسواق المستهلكة للمخدرات - وبالتالي يشكل تعثر جهود مكافحة المخدرات بالنسبة لها تحديًا أمنيًا خطيرًا؟.

واضح أنه من الطبيعي أن يثير الفشل المكسيكي القلق الشديد لدى أمريكا، لأن ذلك يعني أن الحرب الدولية على المخدرات تواجه تعثرًا شديدًا يصل إلى حد الفشل، حتى أن رئيس هيئة الأركان المشتركة "مايك مولين" قدم تقريرًا للرئيس "باراك أوباما" قارن فيه بين التحدي الذي تواجهه المكسيك والتحدي الذي يفرضه المتمردون في العراق وأفغانستان، ويعرض توظيف الخبرة الاستخباراتية التي اكتسبتها الولايات المتحدة في حربها ضد الشبكات الإرهابية في الحرب على تجارة المخدرات وتقديمها للدول التي تواجه تعثرًا في عملية المكافحة ومنها المكسيك[5].

وتشير بعض التقارير إلى أن واشنطن بدأت بالفعل في تقديم الدعم الاستخباراتي للمكسيك وأنها (أي واشنطن) في الوقت نفسه قد بدأت تعيد النظر في سياستها لمكافحة المخدرات وذلك بالتحول من الاعتماد على القوة العسكرية المفرطة إلى تبني سياسة تقوم على الاعتراف بالجوانب الاجتماعية التي تتصل بالجماعات التي تعمل في مجال المخدرات مع توسيع الاستفادة من خبرتها في مكافحة التمرد في معالجة قضية تبدو مختلفة.

واللافت أن ذلك التوجه الأمريكي الأخير لتوظيف الخبرة المكتسبة من الحرب على الإرهاب في محاربة المخدرات يفتح المجال للحديث عن العلاقة بين الحربين.. حيث إنه من وجهة نظر البعض هناك تشابه بين الاثنين، فكما أن حزام الإرهاب يمتد من أفغانستان وباكستان مرورًا بالشرق الأوسط إلى أوروبا فإن الشبكات الدولية للمخدرات كذلك تتجمع حول نقاط عالمية ساخنة تمتد من المكسيك إلى غرب أفريقيا.. وأيضًا مثلما تكيفت التنظيمات الإرهابية مثل "القاعدة" بسرعة ونجاح مع وسائل التكنولوجيا الحديثة ومنها شبكة الإنترنت، فإن الحال لا يختلف بالنسبة لعصابات المخدرات الدولية والتي يرجع نجاحها إلى ما لديها من نشاط ومرونة ورغبة دائمة في التنوع.

وذلك التشابه يعضده ويؤكده ما سبقت الإشارة إليه بشأن وجود علاقة وثيقة بين الإرهاب وتجارة المخدرات مع استخدام الأموال الناتجة من هذه التجارة في تمويل النشاط الإرهابي، وذكرنا في هذا الصدد نموذج أفغانستان ما يعني أن مكافحة الإرهاب مرتبطة بمكافحة تجارة المخدرات وأن نجاح الأخيرة ربما يساهم في نجاح الأولى وربما يؤدي إلى انحسار.

لكن إذا كان هناك إقرار من البداية بوجود علاقة وثيقة بين أشكال الجريمة المنظمة المختلفة وتحديدًا بين تجارة المخدرات والإرهاب، وإذا كان هناك أيضًا إقرار بتعثر جهود الدول وحدها لمكافحة المخدرات.. فما السبيل إذن لإنجاح هذه الجهود؟

يمكن القول في هذا الصدد إن هناك شبه إجماع على ضرورة تكاتف جهود المجتمع الدولي وبصورة جماعية لمواجهة التحدي الذي يفرضه استفحال ظاهرة الاتجار في المخدرات.. وذلك لن يتأتى وكما ذكر آنفًا، إلا بتبني استراتيجية دولية موحدة للمكافحة تضع آليات محددة للمكافحة وللتعاون بين الدول في هذا المجال.. ولقد جرت بالفعل محاولات للتوصل إلى مثل هذه الاستراتيجية كان آخرها الاجتماع الذي عقدته مفوضية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات في 2009/3/11 تحت شعار "عالم خال من المخدرات" ولكن هذا الاجتماع لم ينته إلى نتائج محددة فيما يخص الاتفاق على هذه الاستراتيجية.. ما يعني استمرار بقاء المشكلة على حالها بل وإمكان استفحال خطرها في المستقبل.. في ضوء فشل الجهود القطرية والدولية الجماعية في التعامل معها.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

لكن رغم الإقرار بتعثر الجهود الدولية لمكافحة المخدرات، إلا أن هناك بعض الملاحظات الواجب الإشارة إليها في هذا الصدد ومنها:

ـ إن المشكلة الحقيقية التي تواجهها الدول التي تعاني تعثرًا في جهود المكافحة مثل المكسيك، لا تكمن في الاتجار في المخدرات في حد ذاته، بل تكمن في فشل الحكومات ومؤسساتها في توفير مناخ يسوده الاستقرار والرخاء في المناطق التي تشكل بؤرًا لنشاط وتجارة المخدرات وذلك حتى يمكن للعاملين في هذا النشاط وهذه التجارة التخلي عنها[6].

ـ إنه يمكن تقليل الضرر الذي تسببه المخدرات عن طريق إقناع المواطنين في الدول المختلفة بعدم تناولها بدلاً من مهاجمتها في مصدرها. فعملية رش النباتات المخدرة بالكيماويات والاستيلاء على الشحنات من الممكن أن تؤدي لارتفاع الأسعار وخلق عجز مؤقت في الإمدادات، ولكنه لن يوقف استخدام المخدرات[7].

ـ إن الغرب يخسر حرب المخدرات نظرًا لأن اقتصادات الطلب ستجد الإمداد، فالمخدرات رغم كل شيء سوق حرة وإن كانت تفتقد وجود قواعد للإنتاج والاستهلاك[8].

ـ إن وجود تشريعات صارمة لمكافحة المخدرات مازال من وجهة نظر الكثيرين يعتبر الوسيلة الأفضل للحد منها، فوجود مثل هذه التشريعات من شأنه أن يضعف المزايا والأرباح التي تجنيها عصابات المخدرات في حالة فرض حظر عليها ـ خاصة وأن الحظر يحول المحاصيل عديمة القيمة إلى سلعة غالية الثمن ـ كما أن التشريعات من شأنها أن تجعل موضوع المخدرات يتحول من مشكلة أمن وطني إلى أحد موضوعات الصحة العامة[9].

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

المراجع

(1) صحيفة الجارديان البريطانية ، 2005/3/6.

(2)صحيفة الأهرام المصرية ، 2008/7/15.

(3)صحيفة الاندبندنت البريطانية، 2009/3/11.

(4)صحيفة الجارديان البريطانية ، 2005/3/6.

(5)موقع الجزيرة نت، 2009/3/6.

(6)مجلة ايكونوميست البريطانية، 2009/3/7.

(7)صحيفة اندبندنت البريطانية، 2009/3/9.

(8)صحيفة اندبندنت البريطانية، 2009/3/9.

(9)صحيفة جارديان البريطانية، 2009/3/9.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center